الأمم المتحدة

A/AC.109/2012/14

الجمعية العامة

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٣

ثالثا – الميزانية ٥

رابعا – الأحوال الاقتصادية ٥

ألف – لمحة عامة ٥

باء – التجارة ٦

جيم – الخدمات المصرفية والمالية ٦

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة ٦

هاء – السياحة ٧

خامسا – الأحوال الاجتماعية ٧

280312 280312 12-26351 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – العمل ٧

باء – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ٨

جيم – الصحة العامة ٨

دال – التعليم ٨

هاء – الجريمة والسلامة العامة ٩

واو – حقوق الإنسان ٩

سادسا – منتدى الحوار بشأن جبل طارق ٩

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٠

ألف – موقف السلطة القائمة بالإدارة ١٠

باء – موقف حكومة الإقليم ١١

جيم – موقف حكومة إسبانيا ١١

دال – المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا ١٢

هاء – المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق ١٢

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٢

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . ١٢

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٣

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٣

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من المعلومات المحالة إلى الأمين العام من السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلومات المقدمة من حكومة إسبانيا والمعلومات المتاحة في المصادر العامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم. قد بعثت السلطة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/Depts/dpi/decolonization/workingpapers.shtml.

أولا – لمحة عامة

١ – جبل طارق إقليم غير متمتّع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد في اتجاه الجنوب من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، يصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريبا. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غربا؛ وتبعد عنه قارة أفريقيا مسافة ٣٢ كيلومترا جنوبا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول إسبانيا التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٢ – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٩ ٤٤١ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا.

٣ – وأساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم. وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أنّ قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ ينص على منح ”مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار“ الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ – .بموجب الأمر الدستوري لعام ٢٠٠٦، يمثل حاكم جبل طارق، نائب اللواء البحري السير أدريان جايمس جونز الذي يشغل منصبه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، العرش البريطاني في الإقليم. والحاكم هو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق) وعن بعض التعيينات حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وعلى إثر الانتخابات، يعين الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، في منصب رئيس الوزراء العضو المنتخب في البرلمان الذي يرجح أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين، بناء على مشورة رئيس الوزراء.

٥ – وعلاوة على ذلك، وفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يحل الحاكم البرلمان، الذي يتألف من مجلس واحد يضمّ ١٧ عضوا، استعدادا للانتخابات العامة القادمة بعد أربع سنوات من

تاريخ أول اجتماع يعقده البرلمان عقب أي انتخابات عامة، ما لم يكن قد حُل فعلا قبل انقضاء تلك المدة. وبموجب دستور جبل طارق، تحتفظ ملكة بريطانيا بالسلطة الكاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. وتشمل تلك السلطة سن القوانين التي تعدل الدستور أو تلغيه.

٦ - ووفقا لإحصاءات حكومة الإقليم، فإنّ ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/حزب جبل طارق الليبرالي، بقيادة فابيان بيكاردو، قد فاز في الانتخابات العامة التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بنسبة ٤٩ في المائة من الأصوات، مقابل ٤٧ في المائة للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق. ومن المتوقع إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥.

٧ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة استئناف والطعن من ثم لدى مجلس جلالة الملكة التي تتصرف بناء على مشورة من مجلس الملكة الخاص. وينص دستور عام ٢٠٠٦ على إنشاء لجنة للخدمات القضائية، حيث أنشئت هذه اللجنة بموجب قانون الخدمات القضائية لعام ٢٠٠٧، القانون رقم ٢٠٠٧-٢٦. وتمارس لجنة الخدمات القضائية صلاحيات تنفيذية لا يحقّ نقضها سوى بسلطة استثنائية من الحاكم، وهي تتيح لها أن تقدم للحاكم المشورة فيما يتعلق بمسائل محددة كالتعيينات في مكاتب كبير القضاة وسائر أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز للحاكم، بموافقة مسبقة من الوزير، ألا يأخذ بمشورة اللجنة في أي حالة يرى فيها أن الامتثال لهذه المشورة سيضر بخدمة التاج البريطاني. وينص الدستور أيضا على أحكام تتعلق بأراضي التاج في جبل طارق.

٨ - وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في انتخابات البرلمان الأوروبي حيث اعتبرتهم السلطة القائمة بالإدارة، للأغراض الانتخابية، جزءا من سكان منطقة جنوب - غرب إنكلترا.

٩ - وتتمسك إسبانيا بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ يعتبر تحديثا لنظام الحكم في الإقليم ولا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة والتي لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير.

ثالثا – الميزانية

١٠ - ذكر رئيس وزراء جبل طارق في خطاب عرض الميزانية الذي ألقاه في ٤ تموز/يوليه ٢٠١١ أنّ مبلغ إيرادات حكومة الإقليم في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ كان في حدود ٣٨٢ مليون جنيه إسترليني، ونفقاتها في حدود ٣٥٣,٧ مليون جنيه إسترليني. وتم صرف مبلغ إجمالي قدره ١٥٨ مليون جنيه إسترليني خلال هذه السنة، منه ٩٥ مليون جنيه إسترليني عبر صندوق التحسين والتنمية و ٦٣ مليون جنيه إسترليني عبر الشركات المملوكة للحكومة. وتبلغ أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية ٢٤,٩ في المائة فيما تبلغ هذه لدى الشركات ١٠ في المائة.

رابعا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١١ - لا تعرف لجبل طارق موارد طبيعية وليس فيه أراض زراعية. ونظرا لتقليص حجم القاعدة العسكرية منذ الثمانينيات، أصبح الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية وكذا ألعاب القمار بواسطة الإنترنت.

١٢ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد بقدر كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. وتضم قاعدة العمليات بجبل طارق أفرادا عسكريين ومدنيين. وبعد أن أعربت حكومة الإقليم عن قلقها من لجوء وزارة الدفاع، بسبب مشاكل الميزانية التي تعاني منها، إلى تقليص حجم العمل الذي تعهد به إلى مقاولات البناء المحلية، تم الاتفاق بين حكومة الإقليم ووزارة الدفاع على ألا تقلص القاعدة حجم قوتها العاملة دون مستوى متفق عليه، باستثناء حالات الانسحاب الطوعي من الخدمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عيّنت وزارة الدفاع ممثلا خاصا في جبل طارق لمعالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بالوجود المستمر للقاعدة. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإنّ التوظيف من قبل وزارة الدفاع بالمملكة المتحدة قد شهد زيادة بنسبة ٢,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

١٣ - وفي خطاب الميزانية لعام ٢٠١١، ذكر رئيس الوزراء أن اقتصاد جبل طارق استمر في النمو، وأنّ الوظائف والعمالة قد ارتفعا إلى مستوى قياسي جديد، والضرائب قد استمرت في الانخفاض، وأنّ الرواتب والمعاشات قد واصلت ارتفاعها. وشهد الاقتصاد في عام ٢٠١٠ نموا بنسبة ٦,٥ في المائة ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٩٥٤ مليون جنيه إسترليني. وكان نصيب الفرد من هذا الناتج في هذه السنة ٤١٥ ٣٢ جنيه إسترليني.

باء – التجارة

١٤ – وفقا للسلطة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع واردات الإقليم نحو ١,٩ بليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١٠. ويستورد الإقليم نحو ٢٥ في المائة من السلع غير الوقودية من المملكة المتحدة. ومن بين المصادر الأخرى للسلع غير الوقودية إسبانيا وألمانيا وهولندا. وبلغ مجموع صادرات الإقليم في عام ٢٠١٠ قرابة ١,٥ بليون جنيه إسترليني. وتمثلت هذه الصادرات أساسا في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية الموجهة لقطاع الشحن. أمّا معاملات الإقليم الاقتصادية والتجارية الرئيسية فهي تتم مع البلدان الأوروبية ومع الولايات المتحدة وبلدان شمال أفريقيا.

جيم – الخدمات المصرفية والمالية

١٥ – لجبل طارق قطاع مالي متطور جدا تنظمه هيئة قانونية مستقلة، هي لجنة الخدمات المالية. ويتولى المركز المالي في جبل طارق تسويق الخدمات المالية والترويج لها. ووفقا لما ذكرته حكومة جبل طارق، استكمل المركز المالي في عامي ٢٠١١/٢٠١٠ تحوله من ملاذ ضريبي خارجي إلى مركز أوروبي داخلي للخدمات المالية، وأصبح منذئذ في وضع جيد يمكنه من اغتنام الفرص المتاحة بموجب نظام الضرائب الجديد الذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٦ – ويعمل في جبل طارق اثنا عشر مصرفا، كلها تابعة لمؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات. وقد أصدر المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية تقرير استعراض الأقران بشأن جبل طارق. ووضع المنتدى العالمي توصيات أشار فيها إلى ضرورة تحسين عناصر نظام تبادل المعلومات التابع لجبل طارق، مثل إتاحة معلومات بشأن الملكية والمحاسبة. وسيتطرق استعراض المرحلة ٢، المقرر الشروع فيه في النصف الأول من عام ٢٠١٤، إلى مدى التقدم الذي أحرزه الإقليم في هذه المجالات وفي الممارسة الفعلية لتبادل المعلومات مع شركائه ضمن نظام تبادل المعلومات.

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٧ – اتُّفق على ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في قرطبة، وبدأ نفاذها في ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضوا في

الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية.

١٨ - ولا تزال حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، الذي هو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بمقاليد الأمور وبالمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، توصلت الجهتان المقدِّمتان لخدمات المراقبة الجوية من الجانبين البريطاني (National Air Traffic Services) والإسباني (Aeropuertos Españoles y Navegación Aérea) إلى اتفاق بشأن الإجراءات التقنية التي تساعد على توفير عبور آمن للطائرات التي تستخدم مطار جبل طارق.

١٩ - يعد مضيق جبل طارق من المعابر المائية الرئيسية؛ وتَستخدم مرافئ موانئ الإقليم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. وفقا لما ذكرته المملكة المتحدة، فإنّ المضيق ''يطبق مسافة ٣ أميال من مياه جبل طارق الإقليمية البريطانية (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)''. وذكرت إسبانيا من ناحيتها أنّها ''تمارس حقوقها السيادية وولايتها القضائية على المياه الإقليمية التي تشمل المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافئ موانيه)''.

هاء - السياحة

٢٠ - ذكرت المملكة المتحدة أنّ قطاع السياحة سجل في عام ٢٠١٠ زيادة في عدد الزوار إلى نحو ١١,٥ مليون زائر تقريبا. ويتألف زوار جبل طارق أساسا من أشخاص قادمين برا من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين من المملكة المتحدة عن طريق الجو؛ ووافدين عن طريق البحر بما ذلك على متن عَبّارات قادمة من المغرب وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٢١ - أفادت السلطة القائمة بالإدارة أنّ أكبر عدد من الوظائف تحقق في قطاع البناء (١٦٥ وظيفة)، ثم في المركز المالي (١٠٣ وظائف)، فقطاع ألعاب القمار (٩٨ وظيفة)، وقطاعي النقل والاتصالات (٥٦ وظيفة)، وقطاعي تجارة الجملة والتجزئة (٤٦ وظيفة). وارتفع عدد العاملين من سكان جبل طارق في نفس العام بـ ١٠٢ عامل، وذلك نتيجة

بالأساس للزيادة في عدد النساء العاملات في وظائف بدوام جزئي. وبلغت نسبة البطالة ١,٨ في المائة من القوة العاملة، أي بمتوسط شهري في عام ٢٠١٠ قدره ٤١٥ عاطلا عن العمل.

باء – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٢ – لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي المذكورة في ورقات العمل السابقة. ووفقا لحكومة الإقليم، شهدت معاشات الشيخوخة واستحقاقات الأرامل في نيسان/أبريل ٢٠١٠ زيادة بنسبة ٣,٥ في المائة. واعتبارا من عام ٢٠١٢، أصبحت مدفوعات الرعاية الاجتماعية للمسنين حقا قانونيا وهي تدفع بالموازاة مع معاشات الشيخوخة.

جيم – الصحة العامة

٢٣ – تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وهي قد حققت في عام ٢٠١٠ نسبة وفيات للرضع قدرها صفر في المائة. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فإنّ ميزانية الصحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ قد بلغت اعتمادات ٧٨,٦٥ مليون جنيه إسترليني.

دال – التعليم

٢٤ – يخضع التعليم في جبل طارق لقانون التعليم والتدريب لعام ١٩٧٤، وهو مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ووفقا لما ذكرته المملكة المتحدة، يستفيد ٠٠٠ ٥ طالب من التعليم العام في جبل طارق الذي يضم ١١ مدرسة ابتدائية ومدرستين ثانويتين، وكذلك كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني. وبلغت نفقات التعليم خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ قرابة ٢٦ مليون جنيه إسترليني. وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية في حدود ١,٣ مليون جنيه إسترليني.

٢٥ – ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وأفادت حكومة الإقليم بأن المنح المقدمة للطلاب الجامعيين زادت بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠ وبنسبة أخرى قدرها ٦ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١١.

هاء – الجريمة والسلامة العامة

٢٦ – تتولى الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق المنشأة بموجب الدستور وبقانون الشرطة لعام ٢٠٠٦. ووفقا لهذا القانون، فإن الحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٢٧ – ويشير التقرير السنوي للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ الذي تعده هيئة شرطة جبل طارق إلى أنّ العدد الإجمالي لقضايا الإجرام قد بلغ ٣ ٧٣١ قضية خلال السنة قيد الاستعراض. ووفقا لما جاء في هذا التقرير، ارتفعت نسبة الكشف الإجمالية عن الجرائم من ٦٣ إلى ٧١ في المائة، وهو ما يعكس استخدام موارد إضافية مرصودة للمهام الميدانية التي تقوم بها الشرطة. وسجل عدد الجرائم الخطيرة المنطوية على استخدام العنف ارتفاعا ليصل إلى ١٨٧ جريمة في مقابل ١٤٧ جريمة في السنة السابقة.

واو – حقوق الإنسان

٢٨ – فيما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم فصلا عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

٢٩ – وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أنّها تشجع جبل طارق على القبول في أقرب وقت ممكن بتوسيع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

سادسا – منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٣٠ – أسفرت المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٦ وافق الاجتماع الوزاري للمنتدى على مجموعة من المسائل، تُعرف ببيانات قرطبة. وفي عام ٢٠٠٨، وافق الاجتماع الوزاري الثاني المعقود في لندن على ستة مجالات إضافية للتعاون، هي القضايا البيئية؛ والخدمات المالية والضرائب؛ والتعاون في مجالات القضاء والجمارك والشرطة؛ والتعليم؛ والاتصالات البحرية والسلامة

البحرية؛ والقضايا المتصلة بالتأشيرات. وفي عام ٢٠٠٩، وافق الاجتماع الوزاري الثالث المعقود في جبل طارق على إطار عمل مفصل بشأن المفاوضات على المجالات الستة المذكورة. وفي عام ٢٠١٠، اجتمع المنتدى في جبل طارق على مستوى رسمي رفيع المستوى، وناقش التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المعنية بهذه المجالات. ولم يعقد الاجتماع الوزاري الذي كان مقررا لنفس السنة، كما لم يعقد أي اجتماع منذ العام ٢٠١٠.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف السلطة القائمة بالإدارة

٣١ – في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد، أعاد نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التابعة للجمعية العامة، في جلستها المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تأكيد التزام المملكة المتحدة منذ زمن طويل بعدم السماح قط لشعب جبل طارق بأن ينتقل إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته، أو يدخل في عملية تفاوضية حول السيادة لا يوافق عليها شعب جبل طارق. وقال إنّه على الرغم من أن وفد بلده سينضم إلى أي قرار تتخذه اللجنة بتوافق الآراء بشأن جبل طارق، فإنّ الإشارة إلى عملية بروكسل ينبغي أن تؤخذ في هذا السياق. وبعد الإعراب عن الترحيب باستمرار جميع الأطراف في الالتزام بالحوار الثلاثي الجاري بين حكومات المملكة المتحدة وإسبانيا وجبل طارق، قال إنّ المملكة المتحدة ستواصل العمل في إطار المنتدى الثلاثي للحوار. وقال إنّ المملكة المتحدة لا تشك في سيادتها على جبل طارق وعلى المياه الإقليمية المحيطة به، ولكنها مستعدة للنظر في أي آلية تدفع المفاوضات قدماً وتلقى قبولاً لدى الطرفين الآخرين (انظر A/C.4/66/SR.3).

٣٢ – وقال المتكلم أنه يرى أنّ معاهدة أوتريخت لا تقيد حق جبل طارق في تقرير مصيره، وذلك باستثناء المادة العاشرة منها التي تعطي لإسبانيا حق الرفض في حالة ما إذا تخلت المملكة المتحدة عن السيادة. وأشار إلى أنّ جبل طارق لا يرى وجودا لهذه القيود، فقال إنّ حكومة بلده ترى أن الاستقلال لن يتاح كخيار إلا بموافقة إسبانية. وأضاف قائلا إن دستور جبل طارق لا يقلل من السيادة البريطانية على جبل طارق بأي شكل من الأشكال، وتحتفظ المملكة المتحدة بالمسؤولية الدولية الكاملة عن جبل طارق. واختتم بالقول إنّ حكومة بلده ترى أن مبدأ السلامة الإقليمية لم ينطبق بالمرة على مسألة إنهاء الاستعمار في جبل طارق.

باء – موقف حكومة الإقليم

٣٣ – في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قال رئيس وزراء جبل طارق، متحدثا إلى اللجنة الرابعة، إن استمرار إنكار إسبانيا لحق جبل طارق في تقرير المصير أمر غير مفهوم. وبما أنّ إسبانيا قد فقدت جبل طارق في عام ١٧٠٤، فإن ممارسة جبل طارق لحقه في تقرير المصير لن يؤثر على سلامة أراضي إسبانيا. هذا، وإنّ جبل طارق قد رفض معاهدة أوتريخت في عام ١٧١٣ ليس لأنها قد عفا عليها الزمن ولكن لأنه لا توجد معاهدة ثنائية تحتفظ بصلاحيتها في إطار القانون الدولي إذا تعارضت مع مبدأ الميثاق عن منح تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأوضح أيضا أن دعم المملكة المتحدة للمعاهدة هو أيضا أمر غير مشرف.

٣٤ – وأضاف المتكلم قائلا أن دعوات إسبانيا للمملكة المتحدة بمناقشة نقل سيادة جبل طارق في مفاوضات ثنائية تعد انتهاكاً للميثاق ولن يقبل بها شعب جبل طارق. ولا يمكن لإسبانيا المطالبة بهذا الإقليم كما لا يمكن للمملكة المتحدة التخلي عنه. وأوضح أن عملية بروكسل الثنائية لن تُستأنف على الإطلاق. لكنه أفاد بأنّ جبل طارق لا يزال ملتزماً بمنتدى الحوار الثلاثي الذي يفيد جميع الأطراف الثلاثة عبر حل المشاكل وإبرام اتفاقات للتعاون فيما تكفل السيادة لجبل طارق (انظر A/C.4/66/SR.3).

جيم – موقف حكومة إسبانيا

٣٥ – في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدلى الممثل الدائم لإسبانيا ببيان أمام اللجنة الرابعة أشار فيه إلى أن مبدأ سلامة الأراضي أساسي في حالة جبل طارق، وذلك على غرار ما أوضحته الجمعية العامة في قراراتها ومقرراتها ذات الصلة. وأضاف أن إسبانيا والمملكة المتحدة كانتا تتفاوضان لإيجاد أنسب حل لنزاعهما الثنائي الوحيد. والحل بالنسبة لإسبانيا هو استعادة كل من الأراضي التي انتقلت من إسبانيا بموجب معاهدة أوتريخت والأراضي التي احتلتها المملكة المتحدة بعد ذلك بصورة غير شرعية. ويجب بطبيعة الحال وضع مصالح شعب جبل طارق في الاعتبار. وأوضح أنّ إسبانيا تؤيد مبدأ تقرير المصير حيثما ينطبق، ولكنه مبدأ لا ينطبق حسب رأيه على جبل طارق. فهذا المبدأ موجه لشعوب الأقاليم الخاضعة للاستعمار وليس للمستوطنين الذين فرضتهم دولة الاحتلال على حساب السكان الأصليين الذين تدافع الأمم المتحدة عن حقوقهم.

٣٦ – وأضاف قائلا إن القانون الدولي يؤكد صلاحية معاهدة أوتريخت التي تستبعد الاستقلال دون موافقة إسبانيا، كما أشارت إلى ذلك المملكة المتحدة ذاتها في مناسبات متكررة. وتظلّ إسبانيا متأكدة من أن التوصل إلى إيجاد تسوية سياسية، بناءً على مفاوضات تضع الظروف الخاصة لجبل طارق في الاعتبار، من شأنه حسم هذه المسألة بصورة نهائية.

وقال إن حكومة بلده ستواصل العمل داخل منتدى الحوار بشأن جبل طارق بهدف التوصل إلى حل للمسائل المتعلقة بالتعاون المحلي في مجال تحقيق الرفاه والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق ومعسكر جبل طارق (انظر A/C.4/66/SR.3).

دال – المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٣٧ – لم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق في عام ٢٠١١ ضمن إطار عملية بروكسل، التي تعد عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وفي بداية عام ٢٠١٢، طالبت إسبانيا مجددا باستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة. وأوضحت المملكة المتحدة من ناحيتها أنّها لن تدخل في هذه المحادثات من دون موافقة جبل طارق.

هاء – المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٣٨ – اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الجانبين، لا تقوم على الاستعمار.

٣٩ – ومثلما ورد في ورقات العمل السابقة، تعتقد حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم أن معايير الأمم المتحدة بشأن الشطب من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، لكنهما اعترفتا في الوقت نفسه بأن المملكة المتحدة ملزمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تصوت الجمعية العامة لصالح رفع الإقليم من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٠ – حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في كينغستون، سانت كيتس ونيفس، خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأدلى ببيان.

٤١ – وكان معروضا على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عقدت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١١ (A/AC.109/2011/13). وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2011/SR.3)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا وزعيم المعارضة في جبل طارق. وباقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٢ – نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلستها التي عقدتها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وكما يتبين من المحضر الموجز (A/C.4/66/SR.3)، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما كل من رئيس وزراء جبل طارق وفابيان بيكاردو، زعيم المعارضة، الذي قدّم التماسا في هذا الشأن. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من الممثل الدائم لإسبانيا ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في إطار ممارسته لحق الرد، حيث أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا. وفي الجلسة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع المقرر A/C.4/66/L.4 المقدم من رئيس اللجنة بشأن مسألة جبل طارق (انظر A/C.4/66/SR.6).

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٣ – في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبناء على توصية من اللجنة الرابعة، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٥٢٢/٦٦ بشأن مسألة جبل طارق، وفيما يلي نصه:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢١/٦٥ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وإلى البيانين اللذين وافقت عليهما حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤[(١)]، وفي مدريد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ تلاحظ أنه قد تم، عملا بالبيان الأخير، إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، بصورة منفصلة عن عملية بروكسل، وفي إطار البيان الذي صدر بصورة مشتركة عن حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

(أ) تحث الحكومتين على العمل للتوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، مع مراعاة مصالحه وتطلعاته، ووفقا لروح البيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وفي ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ السارية، وبما يتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) ترحب بالالتزام المستمر بالمنتدى الثلاثي للحوار، بما في ذلك في مجالات التعاون الإضافية الستة المعلنة في عام ٢٠٠٩.

---

(١) A/39/732، المرفق.